الضرائب العامة
فى خدمة المجتمع

بقلم الأستاذ سيد قطب

جاء فى مقدمة الكتاب القيم الذى وضعه الدكتور حافظ عفيفى باشا عن " الانجليز فى بلادهم " هذه الفقرات بمناسبة الحديث عن " طبقة الأشراف " فى انجلترا .

" وقد كان من أثر انتشار المبادئ الديمقراطية وسريان تيارها فى جسم الأمة كلها من أواخر القرن الماضى أن ضعفت كثيرا مميزات هذه الطبقة واستقلالها ، وزاد امتزاجها بالطبقات الأخرى ، كما كان من شأن سياسة الأحرار التقليدية أن تؤدى إلى مساواة نسبية بين طبقات الجمعية البريطانية . فقد كانت هذه السياسة ترمى تدريجيا إلى خفض مستوى الطبقات العليا ، ورفع مستوى الطبقات الدنيا . وهذا ما يسير عليه حزب العمال الآن (الكتاب مطبوع سنة ١٩٣٥) . وقد وصل الأحرار والعمال الى أغراضهم لا من طريق التشريع الاجتماعى المباشر الذى يلغى امتيازات طائفة ويقرر امتيازات جديدة لأخرى ، بل من طريق غير مباشر وهو طريق ضرائب . فقد قضى تشريع الضرائب الحديث فى انجلترا بأن يعفى فريق الفقراء وفريق غير قليل من المتوسطين من جميع الضرائب المباشرة ، وتحميل الموسرين وكبار الأغنياء عبء الضرائب الثقيلة بنسبة تزيد زيادة متصاعدة مع زيادة الثروة ، كما قضت ضريبة الميراث على كثير من الثروات الضخمة . ولو قدر لهذه الضريبة الفادحة البقاء قرنا آخر لقضت نهائيا على هذه الثروات " .

فى هذه الفقرات أجمل المؤلف الكبير تاريخ حركة من أهم حركات الإصلاح الاجتماعى فى هذا القرن ، تلك الحركة التى قامت بها وزارة الأحرار فى أواخر سنة ١٩١٨ ، والتى تمت وآتت ثمرها كاملا بلا ثورة ولا إراقة دماء ، كالذى حدث فى أمم كثيرة حينما أرادت التخلص من عهود الإقطاع ومن نظام الطبقات منذ عهد الثورة الفرنسية الى عهد ثورة لنين فى روسيا الحمراء .

وقد قامت الضريبة المتدرجة فى هذا الاصلاح الجرىء الفذ مقام الحركات الثورية العنيفة ، بل كانت نتيجتها خيرا من نتائج الثورات المحطمة ، وانتهت الى حسن توزيع الثروة فى انجلترا وتقليل الفوارق بين الطبقات ، وتقوية الشعور بالتضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة ، واستلال الضغائن والأحقاد من بين الأثرياء والفقراء .

وفى الوقت الذى قصت فيه هذه الضرائب عن الثروات الفاحشة أتاحت للطبقات الفقيرة وبعض الطبقات المتوسطة نوعاً من الحياة الراقية ساعد على رفع مستوى الشعب الانجليزى عامة من الوجهة الانسانية والوجهة الاقتصادية . ذلك أن إعفاء هذه الطبقات من الضرائب المباشرة كلها أو بعضها وفر لها من النقود ما تستطيع به الاستمتاع بالكثير من طيبات الحياة . وما يمكن من الرقى العلمى والخلقى . كما أن تحميل الطبقات المترفة أعباء متدرجة من الضرائب حقق للبريطانية الانجليزية المرونة الكافية التى تواجه بها الخدمات الاجتماعية الصحيحة فوق المطالب العادية فتيسر للفقراء والمتوسطين بالمجان أو بنفقات قليلة وسائل التعليم والعلاج والرفاهية المعقولة .

وقد جاء فى كتاب " الاخير فى بلادهم " عن هذه الضريبة ما ننقله هنا بحروفه :

" والضريبة بشكلها الحالى من حيث تعريفها وطرق تطبيقها ترجع فى نظامها إلى سنتى ١٩١٨ — ١٩٢٠ حين أدخل قانون الانجليزى تعديلا يقضى بتدرج فى تحديد هذه الضريبة أى أنها تزيد أو تقل بنسبة ثروة الشخص . كما قضى هذا التعديل بالتفرقة بين أنواع الدخل كالتفرقة بين المتزوج والأعزب ، وبين رب الأسرة الكثيرة العدد ومن لا ولد له ، كل ذلك رغبة فى الوصول إلى ضريبة عادلة بقدر المستطاع يقع عبؤها على الموسرين وتخف وطأتها على المتوسطين والفقراء . وتقضى ضريبة الايراد التى أقرها البرلمان فى سنة ١٩٣١ بأن يدفع كل شخص خمسة شلنات عن كل جنيه من إيراده السنوى ، ويعفى منها الشخص الأعزب الذى يقل دخله عن ١١٠ جنيهات فى السنة . ولا يدفعها المحول كاملة إلا إذا بلغ دخله ١٠٠٠ جنيه . فاذا زاد دخله عن ألفى جنيه فى السنة دفع ضريبة إضافية تتدرج مع زيادة الايراد حتى تصل إلى ١٢ شلنا و ٥,٣ بنس عن الجنيه إذا ما وصل الدخل الى ١٠٠ ألف جنيه فى السنة . هذا بالنسبة للأعزب أما الشخص المتزوج فان القانون يعفيه من دفع أية ضريبة متى كان دخله يقل عن ١٧٠ جنيها فى السنة . كذلك يعفى من الضريبة اذا كان متزوجا وله أولاد متى كان دخله السنوى عن ٢٠٠ جنيه . والمقصود بالأولاد فى هذه الحالة من كان يقل عمرهم عن ١٦ سنة أو زادوا عنها وكانوا لا يزالون فى دور الدراسة .

" ويفرق قانون هذه الضريبة بين الشخص الذى يعيش من مهنة أو عمل يؤديه والآخر الذى يحصل على إيراده من طريق استثمار أمواله فى مشروعات لا يؤدى فيها عملا مثل استثمار السندات . ذلك لأول لا يبتدئ فى دفع الضريبة إلا إذا وصل إيراده إلى ١٣٠ جنيها فى السنة على حين يبتدئ الثانى فى دفعها إذا وصل هذا الايراد إلى ١١٠ جنيهات ويتدرج هذا الامتياز فى التفريق بينهما بزيادة الايراد " . (انتهى)

ومع فداحة هذه الضرائب ولا سيما الضريبة الإضافية . فان الحرب الحاضرة قد زادتها حتى بلغت الضريبة الاخيرة سبعة عشر شلنا ونصف الشلن من الجنيه فى بعض

الحالات . ومع هذا لم ترتفع صيحة واحدة لاسكار هذه الضرائب ، لأن مجموعة الشعب الكبرى الممثلة فى الطبقتين الفقيرة والمتوسطة لم تحس بثقل هذه الضرائب إلا بمقدار ، وإنما اضطلع بها القادرون عليها ، الذين لا يبلغ تأثرهم بها حد التأذى فى أقواتهم أو ضروريا تهم ، وإن كانوا — قبل الحرب — قد شكوا أثرها فى الادخار ونمو الصناعات .

واضطلاع لميزانية الانجليزية الآن بأعباء الحرب ذات الأرقام الفلكية دليل على صلاحية نظام الضرائب الحالى ومرونته ونفاذه فى الأزمات فوق صلاحيته فى زمن السلم والرخاء . ذلك أنه ترك فى زمن السلام للطبقتين الفقيرة والمتوسطة فرصة سانحة للحياة الطيبة التى تساعدهم على احتمال أيام الضنك ، بحيث يستطيع وزير التموين أن يقول : " إن وفرة التغذية فى الماضى للشعب الانجليزى تؤتى ثمرتها الآن فى صحة الجنود والعمال وقوة احتمالهم " كما أنها مكنت بعضهم من الادخار المتوسط الذى يكافئ القلة النسبية التى أحدثتها الضرائب فى الادخار العالى . والملاحظ الآن أن القروض الأهلية لحرب فى انجلترا تغطى بسرعة . ويشترك فى تغطيتها الكثيرون من رجال الطبقة المتوسطى و بعض أفراد من الطبقة الفقيرة .

ولا أريد أن أسترسل فى سرد المزايا الروحية التى عادت على المجتمع الانجليزى من هذا التضامن الاجتماعى فى أداء ما تفرضه الخدمات العامة من أعباء مالية ، فانه من تحصيل الحاصل أن نصور مزايا الرضاء والارتياح النفسى بين جميع الطبقات ، والشعور بالعدالة فى القيام بالأعباء العامة ، ولا سيما فى عهود الشدة والمحن .

* * *

و بينما كان نظام الضرائب فى انجلترا يؤدى هذه الخدمات الاجتماعية الفريدة ، كان نظام الضرائب فى مصر يؤدى عكسها على خط مستقيم ، وكانت لهذا النظام عدة عيوب أساسية أهمها :

(أولا) أن الضرائب المباشرة كانت مقصورة — بسبب الامتيازات الأجنبية — على الثروة العقارية دون رءوس الأموال ودون الايرادات العامة والأرباح ، مما يفقدها المرونة ويجعلها غير عادلة ، بسبب اقتصارها على طائفة خاصة من السكان .

(ثانيا) أن الضرائب غير المباشرة — الضرائب الجمركية ورسوم الإنتاج — كان يقصد بها أن تكون بابا من أبواب الإيراد يسد النقص فى الميزانية الجامدة القائمة على ضريبة العقارات . فكانت لهذا السبب تسوى بين الضروريات والكماليات فى جباية الرسوم ، مع ماينتجه هذا من رفع تكاليف الحياة على جميع الطبقات المستهلكة — وهى التى تؤدى هذه الرسوم فى الحقيقة — ومن بينها المتوسطون والفقراء . كما كانت تشمل بجميع أنواع البضائع ، حتى اللازم منها لتنشيط الحركة الصناعية فى البلاد ، فكانت تقف عثرة فى سبيل نمو الصناعة

القومية ، ولا تحاول ان تحميها برفع نسبة الضريبة على المصنوعات الأجنبية المنافسة للمصنوعات الوطنية .

(ثالثا) أنها كانت تجبى عن جميع فئات الثروات وتحصل عنها بنسبة واحدة ، فضريبة الفدان الواحد تساوى فئتها مع ضريبة الاف الأفدنة بلا استثناء .

وبعد " معاهدة مونترو " أمكن التفادى من العيب الأول ففرضت الضرائب على جميع رءوس الأموال وبذلك كسبت الميزانية المصرية شيئا من المرونة لم يكن لها قبل عهد الاستقلال

أما العيب الثانى فقد شرع فى إزالته حتى قبل المعاهدة ، حينما انتعشت الصناعات الأهلية واحتاجت الى استخدام سلاح الضريبة الجمركية لحمايتها . ولكنها فيما عدا هذا لا تزال غير مراعية لحالات الطبقات الفقيرة . فلا تزال تجبى بفئات عالية عن كثير من الضروريات كالسكر والشاى والكبريت . وبذلك يحتملها المستهلكون وغالبيتهم من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة ، مما يسبب غلاء المعيشة بصفة عامة . هذا الغلاء الذى يرزح تحته من هم فى حاجة إلى بعض التخفيف لا إلى زيادة الأعباء .

وأما العيب الثالث فهو العيب الأصيل الذى افردنا هذه الكلمة للفحص عنه . ذلك أنه يترك آثارا سيئة فى الاقتصاد القومى ، وفى توزيع الثروة ، كما أنه يؤثر تاثيرا ضارا من الوجهات الاجتماعية والصحية والعقلية .

فنحن نتحدث بحرارة عن الفقر والفقراء . نتحدث عنهم فى البرلمان والصحف والمجالس والمجتمعات ، ولكننا لا نفكر فى رفع بعض الأثقال عن كاهلهم وإضافتها إلى كواهل القادرين عليها وعلى أضعافها مما يحتمله أمثالهم فى جميع البلاد .

والآراء متفقة على سوء توزيع الثروة فى مصر . سواء فى ذلك الملكيات الزراعية أو رءوس الأموال المنقولة ، أو المرتبات والأجور فى جميع دوائر الأعمال . وسواء كذلك توزيع الثروة الصحية والثروة العلمية فهو تابع لتوزيع الثروة الاقتصادية بلا جدال !

فأما الملكيات الزراعية فحسبى أن أنقل هنا فقرة من حديث لحضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا مع مندوب جريدة المصور فى العام الماضى يقول فيها :

" إن ٩٤ فى المائة من الملاك لا يزيد ما يملكونه على ٣٢ فى المائة من المساحة المنزرعة ، بينما كبار الملاك وعددهم العددية لا تزيد على نصف فى المئة يملكون ٣٨ فى المئة منها . وفى اعتقادى أن الحكومة تستطيع العمل على جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية بتشجيع الملكيات الزراعية الصغيرة ، حتى لا تلجأ يوما إلى نزع ملكية الأملاك

الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك كما حدث فى رومانيا بعد الحرب السابقة وفى المجر منذ شهرين " . . .

و ذا كان سعادته لم يقترح فى هذا الحديث علاجا معينا ، فنحن نرى هذا العلاج عن طريق الضرائب ، وهى الوسيلة السهلة المأمونة العاقبة بدليل آثارها الطيبة فى المملكة البريطانية.

ومما يذكر أن تضخم بعض الثروات العقارية كان مرده سوء نظام الضريبة قبل تنظيم المالية المصرية الأخير منذ نصف قرن . فقد كان الفلاحون يهربون من قراهم و يتركون أطيانهم بائرة تفلت من الضرائب ووسائل جبايتها القاسية فيصمها الجباة والمحتسبون والكشافون إلى أملاكهم و يصبحون بعد قليل من كبار الملاك .

و بعد تنظيم المالية المصرية واستقرار أحوال الضرائب ووسائل جبايتها أخذت الملكيات الصغيرة والمتوسطة تستقر وتثبت ، ولكن توحد فئات الضريبة على جميع فئات الملكية أعاد للملكيات الكبيرة القدرة على التضخم بوسيلة اخرى ، وهى مقدرتها على أداء الضرائب بينما تعجز الملكيات الصغيرة والمتوسطة عن أدائها وعن اثبات معها فتضعف وتتوزع وتلتهمها الملكيات الكبيرة .

والظاهرة التى تنذر بالخطر بعد الحرب العظمى الماضية هى زيادة الملكيات الكبيرة وزيادة عدد الملكيات الصغيرة كذلك ، مع اضمحلال الملكيات المتوسطة وتناقصها فى الوقت ذاته لتوزعها على جملة أفراد بسبب الإرث وسواه من العوامل . وهذه ظاهرة سيئة ، لأن الملكيات المتوسطة هى عصب الحياة الاقتصادية ، وهى التى تبرأ من عيوب الملكيات الكبيرة المتضخمة ، وعيوب الملكيات الصغيرة العاجزة عن الاستغلال الكامل الصحيح .

أما الثروات المنقولة فشأنها شأن الثروات العقارية فى التوزيع . والملاحظ أن معظم المساهمين فى الشركات هم قاسم مشترك فى كل شركة ، وكبارهم يعدون على الأصابع . وهذا معناه أن معظم رءوس الأموال فى أيد قليلة نسبيا شأنها فى ذلك شأن الملكيات الزراعية الضخمة ، التى أشار إليها سعادة الشمسى باشا فى حديثه الذى اقتطفنا بعض نصوصه كما أشار إليها فى إحدى جلسات البرلمان .

وأما المرتبات والأجور فأمرها معروف والحديث فى أمرها مكرور معاد . وأما الثروة الصحية والثروة العقلية فهما وقف على من يملك وسائلهما . ومن المصريين اثنا عشر مليونا على الأقل لا يملكون من هذه الوسائل شيئا .

وخلاصة هذا الاستعراض أن توزيع الثروة فى مصر لابد له من الاصلاح والتعديل فى كل اتجاه . وقد رأينا أن السبب الرئيسى هو نظام الضرائب الذى يكلف الجميع أعباء واحدة ، بدون نظر إلى المقدرة على الاضطلاع بها ، مما يجعل الثروات الصغيرة تعجز شيئا

فشيئا عن احتمالها فتضعف مقدرتها على البقاء ، وتبتلعها الثروات الكبيرة القادرة على أداء الضرائب الخفيفة بالقياس إليها .

ولهذا وذاك نتائجه الصحية والعلمية والاجتماعية . ذلك أن الضرائب تؤخذ غالبا من أقوت الطبقة الفقيرة وضرورياتها فتعجز عن تدبير الغذاء الكافى ، ومن هنا تستعد للمرض. وهى من باب أولى عاجزة عن نفقات العلاج ، كما هى عاجزة عما يعد ترفا بالقياس إليها كالتعليم والرقى الاجتماعى . والدولة فى الوقت ذاته عاجزة عن القيام لها بما عجزت هى عنه ، لأن الميزانية العامة مثقلة بأعبائها العادية . والمتحصل من الضرائب محدود لأن الثروات الضخمة لا تحتمل أعباءها المقررة عليها فى جميع بلاد العالم !

* * *

ومن الواجب أن نبرز هنا حقيقة أخرى ، وهى أن الميزانية الانجليزية علاوة على ما تتمتع به من مرونة وسعة بسبب الضرائب المتدرجة المرتفعة على الايراد وعلى التركات وبسبب الضريبة الاضافية الفادحة لا تحتمل أعباء "الخدمة الاجتماعية" كاملة كما تحتملها الميزانية المصرية الجامدة نسبيا بسبب توحد فئات الضريبة. ذلك أن أكثر الخدمات العامة فى انجلترا كالمدارس والمستشفيات والملاجئ والكثير من المعاهد العلمية يقوم به الأفراد والجماعات. كما أن المجالس المحلية والبلدية تتولى معظم المرافق العامة وتجبى من الأهالى ضرائب أخرى تدير بها هذه المرافق . ويجد القراء فى كل ذلك نفس التسهيلات التى يقومها فى الضرائب الحكومية مع أنهم يتمتعون بهذه الخدمات العامة بالمجان أو بنفقات قليلة . وعلى سبيل المثال نذكر أن ميزانية بلدية لندن وحدها خمسون مليونا من الجنيهات .

ومعنى هذا أن الميزانية العامة عندنا — وهى التى تنهض بكل شىء — فى حاجة أشد للضرائب المتدرجة من حاجة الميزانية الانجليزية التى تسندها الهيئات المحلية وتقوم عنها بكثير من الأعباء وبمعظم الخدمات الاجتماعية للفقراء .

* * *

وقد نادت لجنة المالية فى مجلس النواب منذ العام الفائت بضرورة إعفاء المكلفات الصغيرة من الضريبة كلها أو بعضها . كما حاولت ضريبة الدخل فى سنة ١٩٣٨ أن تعفى المرتبات الصغيرة من الضريبة . ولكن هذا وذاك لا يحل المشكلة طالما أن فئات الضريبة موحدة على الجميع . ونتيجة اقتراح لجنة المالية كنتيجة نظام ضريبة الدخل هى تضييق بعض موارد الميزانية بلا تعويض لها من ناحية أخرى ، مما قد تعجز الميزانية معه عن النهوض بأعبائها . وهى كما ذكرت تضطلع بكل الخدمات الاجتماعية فى البلاد بجانب أعمال الحكومات العادية .

ومما يلاحظ أن الكادر الجديد خفض مستوى الدرجات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٣٠ فى المائة تقريبا . ولم يتناول المرتبات الكبيرة إلا بتخفيض نحو ثمانية فى المائة وبذلك أضاف فرقا جديد من فروق توزيع الثروة . وكان المرجو أن يعمل على إزالة هذه الفروق ، ولكنه اضطر لهذا اضطرارا نتيجة لتوحد فئات الضريبة ، فقد كان ملزما بتخفيض اعتمادات " الباب الأول " من الميزانية " باب المرتبات والأجور والمرتبات " والدرجات الصغيرة كبيرة العدد ، فتخفيض مستواها هو الذى يحقق الوفر المطلوب . ولو أنه كان مطلق اليد فى فرض ضرائب متدرجة لما اضطر إلى خفض هذه الدرجات الصغيرة بتلك النسبة ولا ستعاض عنه بالفئات العالية من الضرائب على الإيرادات العالية .

* * *

ثم إن الظروف الاستثنائية التى نعيش فى ظلها الآن تضيف إلى نظام الضرائب الموحدة عيبا جديدا . ذلك أن هذا النظام يعمل من طريق غير مباشر على زيادة الغلاء المصطنع وهو موضع الشكوى فى هذه الأيام . فصاحب الإيراد الكبير لا تتأثر قدرته على الشراء فى أيام الحرب ، بل ربما زادت بسبب بقاء الأموال فى داخل البلاد . وزيادة قدرة الغنى على الشراء فى الوقت الذى تقل فيه السلع ، يزيد " قانون العرض والطلب " حدة ، فترتفع الأسعار ارتفاعا فاحشا — كثير منه مصطنع — ويتأثر بهذا الغلاء من تضعف مقدرتهم على الشراء ، وهم المتوسطون والفقراء .

فاذا كان نظام الضرائب المتدرجة ضروريا فى وقت السلم لضمان توزيع الثروة توزيعا عادلا ، وتقريب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، فإنه فى وقت الحرب أشد ضرورة ، لضمان تحديد القدرة على الشراء عند ذوى الايراد العالى ، وتشجيع هذه القدرة عند ذوى الايراد المتوسط والصغير . ثم لتلافى أثر بقاء الأموال فى داخل البلاد وفى أيدى كبار الأثرياء — وهم فئة قليلة — هذا الأثر الذى يتلخص فى زيادة مقدرة الثروات الضخمة على ابتلاع الثروات المتوسطة والصغيرة !

وقد كان من حسن التوفيق أن فكرت الحكومة فى ضريبة الأرباح الاستثنائية فى هذا الوقت وإن تكن لقيت ولا تزال تلقى كثيرا من الاعتراضات الشديدة فى بعض الأوساط . فقد كان من المنتظر أن تلقى مثل هذه الاعتراضات ، لأن روح التضامن الاجتماعى عندنا لم ينضج بعد ، ولا تزال رغبة شديدة فى الاستئثار بالحقوق وإهمال الواجبات !

كما كان من حسن التوفيق تفكير فى ضريبة التركات منذ عامين ، تلك الضريبة التى أدت لانجلترا خدمة اجتماعية جليلة وخدمات اقتصادية متواصلة ، وقد أمضيت الضريبة الأولى فعسى أن تنفذ الضريبة الأخرى بلا تعويق جديد .

بقى أن نسأل بعد كل ماتقدم : أمن المصلحة أن تأخذ الدولة عاجلا بنظام الضرائب المتدرجة على جميع أبواب الأيراد ؟

والجواب على هذا السؤال — رغم ما تقدم كله — ليس من السهولة بمكان. فالمسائل الاقتصادية شديدة الحساسية، والأوضاع فى مصر مختلفة اختلافا تاريخيا — قليلا أو كثيرا — عن الأوضاع فى انجلترا .

ففى انجلترا كما فى معظم البلاد الأوربية زادت الثروة زيادة مفاجئة على أثر التقدم الصناعى الآنى فى القرن الماضى ، وكان المنتفعون بهذه الزيادة هم فئة قليلة من أصحاب رءوس الأموال تضاعفت ثرواتهم مرات فى مدة قصيرة. بينما بقى الصناع والعمال حيث هم من الفقر وسوء الأحوال. فأعادت هذه الضرائب مع قوانين العمل المختلفة كثيرا من التوازن الى توزيع الثروة العامة .

أما فى مصر فسوء توزيع الثروة يرجع معظمه الى أسباب غير هذه الأسباب ، كما أن الدخل القومى فى مجموعه منحط بالنسبة لأفراد الشعب جميعا ، وإن كان توزيع الثروة المختل يزيد انحطاط الدخل عند غالبية السكان .

كما أنه لا بد من حساب عامل آخر ، وهو أن استغلال الأموال فى مصر قد قام على أساس الضرائب الموحدة منذ عهد بعيد ، فالأخذ بنظام الضرائب المتدرجة فجأة على جميع أبواب الايراد قد يحدث هزة فى هذا الأساس تصيب الثروة القومية بالخسارة .

إلا أن هذه الملاحظات لا تنفى أن نظام التدريج هو النظام الأصح الذى يجب أن تتهيأ له البلاد ، وأن تتدرج فى الأخذ به . وقد تكون ظروف الحرب الحالية أنسب الظروف للبدء فيه بسبب تكدس الأموال فى داخل البلاد ، وبسبب ضرورة توفير المرونة للميزانية .

وقد كان من بشائر الأمل ما صرح به حضرة صاحب السعادة الدكتور ماهر باشا رئيس مجلس النواب فى أثناء نظر ضريبة الأرباح الاستثنائية من أن مصر فى طريقها إلى الأخذ بنظام الضرائب المتدرجة . ولما سئل لماذا لم يأخذ هو بهذه القاعدة عند وضع نظام الضرائب الجديد ؟ أجاب بأن الأمور تسير بالتدريج .

وكذلك تحدث سعادة حبيب المصرى باشا مع مجلة المصور قريبا فذكر أن العدل لا يتحقق إلا بتدرج ضريبة الايراد .

ولعل مما ييسر عليه الانتقال من نظام الى نظام أن ندرك أن بقاء الحال من المحال ، وأن خير الحلول ما يهبط من أعلى ، وشرها ما يصعد من أسفل . وهذه تجارب الشعوب أمامنا ونتائجها واضحة لنا . فمن الخير أن نختار ، قبل أن يجئنا الاضطرار ما

سيد قطب